فعالية الحوكمة في المصارف الإسلامية و أثرها على إدارة مخاطر الائتمان -دراسة قياسية على عينة من المصارف الإسلامية-

The Effectiveness of Governance in Islamic Banks on Credit Risk Management: An Empirical Study on a Sample of Islamic Banks

بن زابة عبد المالك*

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية،

جامعة الجزائر (3) – الجزائر

master.compta@hotmail.com

زبيري رابح

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية،

جامعة الجزائر (3) – الجزائر

zebiri.rabah@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2025/11/28 تاريخ القبول:2026/03/24 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص : تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير حوكمة المصارف الإسلامية على إدارة مخاطر الائتمان، حيث تظهر النتائج أن تعزيز آليات الحوكمة، خاصة من خلال لجان الحوكمة والشفافية والإفصاح يساهم بشكل كبير في تعزيز متانة المصارف. فعلى صعيد كفاية رأس المال، يؤدي تحسين هذه الآليات إلى ارتفاع معنوي في هذا المؤشر، مما يعزز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات ويعزز القدرة الرأسمالية للمصرف. ومع ذلك، لوحظ أن لأداء لجنة التدقيق أثر سلبي ضعيف لكنه ذو دلالة إحصائية، مما يستدعي تعزيز دورها الاستراتيجي. أما في مجال الديون المتعثرة، فقد برزت الشفافية والإفصاح كأكثر الآليات فعالية في الحد منها وتحسين جودة الأصول. بشكل عام، تؤكد الدراسة أن قوة الحوكمة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين النمو وإدارة المخاطر، مما يعزز الصلابة المالية والاستدامة في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الحوكمة، مخاطر الائتمان، نموذج RLS

تصنيف JEL: G21,G32, G34, C23

Abstract: This paper aims to examine the impact of Islamic banks' governance on credit-risk management. The findings indicate that strengthening governance mechanisms—particularly through governance committees as well as transparency and disclosure—plays a significant role in enhancing the resilience of Islamic banks. Regarding capital adequacy, improvements in these mechanisms lead to a statistically significant increase in capital buffers, thereby enhancing banks' ability to absorb shocks. However, the results reveal a slight negative effect associated with the performance of the audit committee, suggesting the need to reinforce its strategic role. In terms of non-performing loans, transparency and disclosure emerge as the most effective mechanisms in reducing credit risk and improving asset quality. Overall, the study confirms that robust governance constitutes a fundamental pillar for balancing growth and risk management, thereby strengthening the financial soundness and long-term sustainability of Islamic banks

Keywords: Islamic Banks, Governance, Credit Risk, RLS Model

Jel Classification Codes: G21,G32, G34, C23

*المؤلف المراسل.

1. 1 مقدمة: يعد القطاع المصرفي الإسلامي أحد أهم مكونات النظام المالي المعاصر، لما يشهده من توسع متزايد وتطور ملحوظ في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حدٍ سواء. هذا النمو السريع جعل المصارف الإسلامية تواجه تحديات متعددة تتعلق بمدى قدرتها على تحقيق الكفاءة المالية من جهة، والالتزام بالضوابط الشرعية من جهة أخرى، في ظل بيئة مالية عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة وتنامي المخاطر الاقتصادية. ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني ممارسات حوكمة فعالة تضمن تحقيق التوازن بين أهداف الربحية والاستقرار المالي والامتثال للمقاصد الشرعية.

لقد أصبحت الحوكمة (Governance) بمفهومها الشامل أداة أساسية لضمان الشفافية والمساءلة وحسن إدارة الموارد، وهي تمثل أحد الأعمدة الرئيسة لتعزيز الثقة في المؤسسات المصرفية. غير أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية يختلف عن نظيرتها التقليدية، نظرالخصوصية البيئة التنظيمية والمرجعية الشرعية التي تقوم عليها هذه المؤسسات. فإلى جانب المحاور التقليدية للحوكمة مثل مجالس الإدارة، لجان التدقيق، والإفصاح المالي، تتطلب الحوكمة في المصارف الإسلامية وجود هيئات رقابة شرعية تراقب مدى توافق العمليات المالية والاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما يضيف بعدا أخلاقيا وروحيا إلى منظومة الحوكمة.

إن فعالية الأداء المصرفي في المصارف الإسلامية لا تقاس فقط بمؤشرات الربحية والعائد على الأصول وحقوق المساهمين، بل أيضا بقدرتها على إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي مثل مخاطر الائتمان، ومن هنا تتجلى أهمية دراسة العلاقة بين حوكمة المصارف الإسلامية وإدارة المخاطر، من حيث مدى إسهام الحوكمة في تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي وضمان الالتزام الشرعي.

شهدت المصارف الإسلامية في الدول العربية خلال العقود الأخيرة توسعا كبيرا جعلها تشكل أحد الركائز الأساسية للأنظمة المصرفية في المنطقة. فمنذ تأسيس أول بنك إسلامي في منتصف السبعينيات، عرف هذا النمط من المصارف انتشارا متزايدا بفضل إقبال فئات واسعة من المتعاملين الذين يسعون إلى التعامل المالي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.وتعد دول مثل السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، والكويت من أبرز المراكز المصرفية الإسلامية عالميا، حيث تستحوذ على حصة معتبرة من إجمالي أصول المصارف الإسلامية في العالم. كما ساهمت الهيئات الشرعية المركزية وهيئات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **(AAOIFI)** في وضع أطر تنظيمية ومعيارية عززت من شفافية هذه المؤسسات ورفعت من مستوى حوكمتها.

أما في الجزائر، فقد عرفت تجربة الصيرفة الإسلامية تطورا تدريجيا منذ التسعينيات، لكنها شهدت قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة بعد أن تبنت السلطات العمومية سياسة واضحة لتشجيع التمويل الإسلامي كأداة لدعم الشمول المالي وتنويع مصادر التمويل. ومع إصدار تعليمات بنك الجزائر لسنة 2020 الخاصة بالإطار التنظيمي للمنتجات المالية الإسلامية، تم الترخيص لعدد من المصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، إلى جانب نشاط مصارف إسلامية مستقلة مثل مصرف السلام وبنك البركة.

1.1 إشكالية الدراسة: على الرغم من التطور الملحوظ في أطر الحوكمة التي تتبناها المصارف الإسلامية، إلا أن مدى انعكاس هذه الممارسات على أدائها المالي وقدرتها على إدارة المخاطر ما يزال غير محسوم بشكل دقيق. ومن هنا، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما مدى فعالية تطبيق الحوكمة في المصارف الاسلامية على إدارة مخاطر الائتمان؟

2.1 **أهمية البحث:** تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يجمع بين البعد الإداري والمالي والشرعي، فهو يهدف إلى الكشف عن دور الحوكمة في بناء نظام مصرفي إسلامي أكثر متانة وكفاءة، قادر على مواجهة الأزمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة في إطار القيم والمبادئ الإسلامية. كما تسعى هذه الدراسة إلى توضيح كيف يمكن لممارسات الحوكمة الجيدة أن ترفع من جودة القرارات المصرفية، وتعزز ثقة المتعاملين والمستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الإدارة الكفء لمخاطر الائتمان.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز إدارة المخاطر داخل المصارف الإسلامية، من خلال مقاربة كمية تسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين جودة تطبيق مبادئ الحوكمة ونتائج المخاطر المصرفية. كما تسعى إلى إبراز مدى التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الحوكمة وفق محاورها الأساسية، وتقييم انعكاس ذلك على قدرة المصارف على إدارة المخاطر، لاسيما مخاطر الائتمان، قصد تحديد مدى فاعلية هذه الآليات في تحقيق الاستقرار المالي.

2. الحوكمة في المصارف الإسلامية:

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية: تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها الإطار الذي تدار من خلاله المؤسسة المصرفية عبر منظومة العلاقات التي تربط بين الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، ولجان المخاطر، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشمل هذه المنظومة تحديد الأهداف المؤسسية، وصياغة ملف المخاطر للمصرف، وآليات الرقابة والإشراف، بما يضمن التشغيل السليم وفق القوانين المعمول بها، وحماية مصالح المودعين وأصحاب المصلحة.[1](Basel, 2015)

ويظهر هذا التعريف أن بازل لا تعتبر الحوكمة إطارا إداريا علما فحسب، بل تعدها منظومة متكاملة تستجيب لخصوصية الصناعة المصرفية وما تتسم به من تعقيدات تنظيمية وتشغيلية.

كما يقدم إطار البنك الدولي تعريفا أشمل للحوكمة المصرفية، حيث ينظر إليها كمنظومة مؤسسية تدار ضمنها أعمال المصرف عبر شبكة من العلاقات المتداخلة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين. ولا تقتصر الحوكمة، وفق هذا الإطار، على مجموعة قواعد تنظيمية، بل تشمل آليات تحديد الأهداف الإستراتيجية، وتحديد ملف المخاطر الذي يضع حدود المخاطرة المقبولة، إضافة إلى ضبط السلوكيات والأنشطة التشغيلية بما يتوافق مع متطلبات التشغيل الآمن والسليم. ويؤكد الإطار كذلك على ضرورة إدارة العمليات اليومية ضمن الحدود المخاطرية المعتمدة، والالتزام بالتشريعا ت ذات الصلة، وحماية مصالح المودعين. وبذلك تشكل الحوكمة بنية متكاملة للضبط والتوجيه والإشراف، لا مجرد وظيفة رقابية (van Greuning، 2020).[2]

ويبرز من تعريف البنك الدولي أيضا الارتباط الوثيق بين الحوكمة وإدارة المخاطر، إذ يعد تحديد ملف المخاطر ومحاذاة القرارات التشغيلية والإدارية مع متطلبات السلامة المصرفية عنصرا جوهريا. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الإخفاق في الحوكمة غالبا ما يعد مؤشرا مبكرا لفشل المؤسسات أو انهيارها، كما كشفته الأزمات المالية المتعاقبة.

وفي سياق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، تعرف الحوكمة بأنها الإطار المؤسسي الذي يضم الهياكل والعمليات والقواعد التي تنظم إدارة المؤسسة وتوجيهها والرقابة عليها، بما يشمل تحديد الهياكل التنظيمية، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وآليات صنع القرار، والإشراف على الأداء، والتحقق من الالتزام بالمعايير الشرعية والتنظيمية. ويؤكد مجلس

الخدمات المالية الإسلامية **(IFSB)** أن الحوكمة تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار، وضمان التشغيل السليم للمؤسسة، وتعزيز ثقافة أخلاقية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من تشابه الهياكل الحوكمية في المصارف الإسلامية مع النموذج التقليدي القائم على الشركات المساهمة، فإن طبيعة الصيرفة الإسلامية تفرض تحديات خاصة، أهمها اثنان:(World Bank, 2008, pp. 118–119)[3]

1.1.2 **الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية**، ما يستلزم إنشاء هيئات للرقابة الشرعية ووحدات للمراجعة الشرعية لضمان الامتثال.

2.1.2 **تعزيز ثقة أصحاب المصلحة بشأن كفاءة المصرف واستقراره**، من خلال تقديم منتجات مالية ذات عوائد مقبولة ومخاطر محسوبة، في إطار الالتزام بالضوابط الشرعية والتنظيمية.

وبذلك يتضح أن الحوكمة المصرفية، سواء في إطارها التقليدي أو الإسلامي، تمثل إطارا متكاملا يهدف إلى ضمان الاستدامة والاستقرار والشفافية، مع مراعاة خصوصية الصناعة المصرفية من حيث المخاطر والامتثال والحوكمة التشغيلية.

2.2 عناصر الحوكمة المصرفية الفعالة: تشكل الحوكمة المصرفية أساس الإدارة السليمة للمصارف . وانطلاقا من هذا الدور، يقدم البنك الدولي مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل جوهر الحوكمة الجيدة في المؤسسات المصرفية كما يلي: (van Greuning & Bratanovic, 2020, p. 21).

1.2.2 استراتيجية واضحة للحوكمة وإدارة المخاطر: يقوم الإطار الحوكمي على استراتيجية،معلنة تحدد رؤية المصرف وأهدافه وشهية المخاطر، بما يضمن اتساق القرارات التشغيلية مع التوجهات طويلة الأجل.

2.2.2 **وضوح المسؤوليات والصلاحيات والمساءلة**: تتطلب الحوكمة تحديدا دقيقا للأدوار وصلاحيات اتخاذ القرار، بما يمنع التضارب ويعزز فاعلية الرقابة وتقييم الأداء المؤسسي.

3.2.2 **وظائف قوية لإدارة المخاطر والرقابة والتدقيق:** تمثل إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي والخارجي منظومة متكاملة لضمان موثوقية المعلومات والامتثال والكشف المبكر عن المخاطر.

4.2.2 **قيم مؤسسية ومعايير سلوكية وأخلاقية:** ترتكز الحوكمة على ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية والالتزام، بما يوجه السلوك المهني ويعزز وعي المخاطر داخل المؤسسة.

5.2.2 **نظام فعال للامتثال ومراقبة المخاطر**: يدعم وجود وحدة امتثال وأنظمة رقابية متقدمة الالتزام التنظيمي ورصد المخاطر في الوقت الفعلي، مع تقارير دورية للإدارة العليا.

6.2.2 **حوافز مالية وإدارية منضبطة** : يجب أن تتوافق الحوافز مع الأداء المعدل حسب المخاطر، بما يمنع السلوك المتهور ويحقق التوازن بين الربحية والاستقرار.

7.2.2 **شفافية وتدفق كافٍ للمعلومات**: تسهم الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية والمخاطر وسياسات الحوكمة في ترسيخ الثقة وتعزيز جودة القرارات الداخلية.

مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية: أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) نسخته المعدلة من **المعيار رقم 30** ليقدم إطارا متكاملا للحوكمة المؤسسية في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، شاملة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية. ويعد هذا المعيار مرجعا دوليا محوريا في بناء هياكل حوكمة متينة ومتوافقة مع الشريعة. وفي ضوء ذلك، يقدم في الجدول التالي عرض موجز لهذه المبادئ (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2023 ، **المعيار المعدل** للمبادئ الإرشادية للحوكمة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (قطاع البنوك)، كوالالمبور، ماليزيا، ص ص 26-113) [4]

الجدول رقم (1): مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية وفق مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

رقم المحور	المحوروفق IFSB-30	الهدف الرئيس للمحور	ما يميزه في البيئة الإسلامية
1	**المسؤوليات الإجمالية لمجلس الإدارة**	ضمان قيادة استراتيجية ورقابية فعالة للمؤسسة	ضرورة دمج الاعتبارات الشرعية في الاستراتيجية وشهية المخاطر
2	**مؤهلات وتركيبة مجلس الإدارة**	تشكيل مجلس كفء، مستقل، قادر على الرقابة	اشتراط توفر فهم بالتمويل الإسلامي والالتزامات الشرعية
3	**هيكل المجلس وممارساته**	تنظيم عمل المجلس، ولجانه، وآليات التقييم	الحاجة لهيكلة لجان تدعم الرقابة الشرعية (المخاطر – التدقيق – الحوكمة الشرعية)
4	**إطار الحوكمة الشرعية**	ضمان الامتثال الشامل للشريعة في القرارات والمنتجات	وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة، وآليات إصدار الفتاوى والضبط الشرعي
5	**الإدارة العليا**	تحويل السياسات الاستراتيجية إلى تنفيذ فعلي منضبط	الالتزام بتطبيق قرارات الهيئة الشرعية ضمن التشغيل اليومي
6	**حوكمة هياكل المجموعة**	تحقيق اتساق الحوكمة بين الشركة الأم والتابعة	ضرورة إدارة الاختلافات الشرعية والتنظيمية بين البلدان
7	**وظيفة إدارة المخاطر**	بناء إطار شامل ومستقل لإدارة المخاطر	إضافة بعد "المخاطر الشرعية" إلى قائمة المخاطر التقليدية
8	**تحديد المخاطر ورصدها وضبطها**	ضمان عملية مستمرة لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر	التركيز على مخاطر المنتجات الإسلامية (المضاربة، المرابحة، المشاركة...)
9	**الاتصالات المتعلقة بالمخاطر**	توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للإدارة والمجلس	ضرورة دمج التقارير الشرعية ضمن تقارير المخاطر
10	**وظيفة الالتزام**	مراقبة الالتزام بالقوانين واللوائح وحماية المؤسسة	إضافة التزام خاص بالمعايير الشرعية وقرارات الهيئة
11	**التدقيق الداخلي**	توفير ضمان موضوعي ومستقل حول فاعلية الحوكمة والمخاطر	تدقيق يشمل الالتزام الشرعي إضافة للالتزام القانوني

12	**التعويض والحوافز**	ربط المكافآت بالأداء المستدام لا بالمخاطرة المفرطة	منع الهياكل التي تشجع على أرباح سريعة تتعارض مع الشريعة
13	**الحسابات الاستثمارية**	حماية حقوق أصحاب الحسابات وضمان شفافية إدارتها	مراعاة خصائص حسابات المضاربة ومسؤوليات المضارب
14	**الإفصاح والشفافية**	تعزيز ثقة أصحاب المصلحة عبر الإفصاح المتوازن	الإفصاح عن الحوكمة الشرعية، الفتاوى، توزيع الأرباح، إدارة المخاطر الشرعية
15	**دور السلطات التنظيمية والرقابية**	ضمان تطبيق الحوكمة على مستوى النظام المالي	المسؤولية عن تنظيم الحوكمة الشرعية وإطار الفتوى والالتزام عبر الأنظمة الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2023). المعيار المعدل للمبادئ الإرشادية للحوكمة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (قطاع البنوك).

يوضح هذا الجدول أن مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية تقوم على دمج البعدين الشرعي والتنظيمي في إطار موحد للرقابة والتوجيه. وتمتاز هذه المبادئ بتركيزها على استقلال الهيئات الشرعية ووظائف الضبط، وتكامل الأدوار بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ووحدات الرقابة. ويسهم هذا الإطار في تعزيز الانضباط المؤسسي، وتحسين جودة القرارات التمويلية، والحد من المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية والشرعية. وبذلك تعد الحوكمة ركيزة أساسية لضمان الاستقرار المالي وثقة أصحاب المصلحة في المصارف الإسلامية.

3. إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية:

1.3 تعريف مخاطر الائتمان وأنواعها: تعد مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، وتتمثل في احتمال عجز المقترض أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية وفقا للشروط المتفق عليها. وتشير لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن هذا النوع من المخاطر يشكل السبب الرئيس وراء معظم المشكلات المصرفية حول العالم، مما يستدعي اعتماد منهجيات فعالة لقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها بغرض حماية الاستقرار المالي وتعظيم العائد المعدل حسب المخاطر (Basel, 2000, p. 2)[5].

كما تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال إخفاق المتمول أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها، مما يؤدي إلى تعرض المؤسسة المالية لخسائر محتملة؛ وهو ما يظهر بوضوح في العقود التمويلية الإسلامية مثل المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والصكوك، حيث ينشأ الالتزام المباشر بالسداد بوصفه مصدر الخطر الائتماني الأساسي (مجلس الخدمات المالية الإسلامية. المعيار المعدل للمبادئ الارشادية للحوكمة في مؤسسات الحدمات المالية الإسلامية [قطاع البنوك]، 2023، صفحة 64) [6].

وتعد المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية نتاجا مباشرا لطبيعة العقود الشرعية التي تنظم عملياتها التمويلية، بما يميزها عن المصارف التقليدية من حيث الهيكلة والالتزامات القانونية. فارتباط التمويل بالأصول الحقيقية، وغياب الفائدة،

والقيود الشرعية الخاصة بتنفيذ الالتزامات تجعل إدارة هذه المخاطر أكثر تعقيدا. وتشكل صيغ المرابحة والسلم والاستصناع والمضاربة محاور رئيسة لظهور المخاطر الائتمانية؛ إذ تواجه المصارف في المرابحة مخاطر تأخر السداد وتقلب الأسعار، بينما تظهر في السلم والاستصناع مخاطر عدم التوريد أو الإخلال بالمواصفات، وما يترتب على ذلك من خسائر محتملة في الدخل أو رأس المال. وتبرز خطورة عقد المضاربة على نحو خاص بسبب غياب حق المصرف في الرقابة وارتفاع مستويات عدم تناسق المعلومات، الأمر الذي يعقد عملية تقييم أداء المضارب وإدارة المخاطر الناشئة عنه.(World Bank, 2008, pp. 126–127)

2.3 إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

1.2.3 معدل كفاية رأس المال(CAR): يعرف معيار كفاية رأس المال بأنه مقياس احترازي يهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة المالية على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن تعرضها لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وذلك من خلال مقارنة إجمالي رأس المال التنظيمي بالموجودات المرجحة بأوزان المخاطر. ويعد هذا المعيار أساسا لضمان متانة المؤسسة وقدرتها على مواجهة الصدمات، ويتطلب من المصارف الإسلامية الالتزام بمتطلب رأس المال القائم على المخاطر وفق إطار بازل الموحد. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار 23، 2021، ص 9)

تحسب نسبة كفاية رأس المال على أساس قسمة رأس المال التنظيمي على إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مما يجعل هذا المعيار عنصرا محوريا في تقييم الاستقرار المالي للمؤسسة، ويعبر عنه بالمعادلة التالية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار 23، 2021، ص 10)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)}}$$

ويميز المعيار القطاع الإسلامي باستبعاد الموجودات الممولة من الحسابات الاستثمارية المطلقة من مقام النسبة عند تحمل أصحابها لمخاطر الائتمان أو السوق، مع بقاء المخاطر التشغيلية ضمن مسؤولية المصرف (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021، المعيار 23، ص10–11). ورغم اتساق المنهجية مع متطلبات بازل، فإنها أكثر تعبيرا عن خصوصية المخاطر في التمويل الإسلامي ، ويحتسب وزن مخاطر الائتمان وفق طريقتين تختلفان باختلاف توافر التصنيفات الائتمانية الخارجية وإمكانية الاعتماد عليها كما يلي:(مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021، المعيار 23، ص67).

- **طريقة التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان:** تعتمد هذه الطريقة على التصنيفات الائتمانية الخارجية الصادرة عن مؤسسات تقييم معتمدة، بحيث يخصص وزن المخاطر استنادا إلى الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، وتستخدم فقط في الدول التي تسمح بالاعتماد على التقييمات الائتمانية الخارجية.

- **الطريقة المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان:** تستخدم هذه الطريقة عندما لا تتوفر تصنيفات ائتمانية خارجية أو لا يسمح باستخدامها، وتعتمد على أوزان مخاطر معيارية ثابتة تطبق على التعرضات المختلفة بحسب فئتها، مع مراعاة أثر تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان عند احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر.

يشترط ألا تقل نسبة رأس المال الإجمالي عن **8%** من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، باعتبارها الحد الأدنى للملاءة المطلوبة، كما يجب ألا تقل نسبة حقوق الملكية الأساسية **(CET1)** عن **4,5%** من الموجودات المرجحة، نظرا لدورها المحوري في امتصاص الخسائر وتعزيز الصلابة الرأسمالية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، *المعيار رقم 23*، 2021، ص 10). وإضافة إلى الحد الأدنى التنظيمي، يلزم الإطار الرقابي بتطبيق مصد حفظ رأس المال **(Capital Conservation Buffer)** بنسبة **2,5%** من الأصول المرجحة بالمخاطر، يتم تكوينه من رأس المال الأساسي(CET1) ، وذلك بهدف تعزيز قدرة المصارف على امتصاص الخسائر خلال فترات الضغط الاقتصادي دون الإخلال بالحدود الدنيا التنظيمية. وعليه، فإن المستوى الفعلي المتوقع لنسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية يبلغ **10,5%** على الأقل **(8% + 2,5%)** ، مع إمكانية ارتفاعه تبعا لمتطلبات الجهة الرقابية الوطنية أو وجود مصدات إضافية احترازية.

ويعكس هذا الإطار توجها نحو تعزيز الصلابة الرأسمالية والاستقرار المالي، لا سيما في ظل طبيعة المخاطر الخاصة بالصيرفة الإسلامية، مما يجعل نسبة كفاية رأس المال مؤشرا محوريا لتقييم متانة المصرف وقدرته على إدارة المخاطر الائتمانية.

2.2.3 أدوات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: تقوم إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية على إطار يهدف إلى تحديد ا لتعرضات الائتمانية وتقييمها وضبطها وفق منهجيات تتسق مع طبيعة الصيغ التمويلية الإسلامية. وتطبق الطريقة المعيارية في احتساب أوزان مخاطر الائتمان عبر تقييم تصنيف المدين أو الطرف المقابل، مع أخذ تقنيات التخفيف الائتماني في الاعتبار، ويعنى أيضا بالمخاطر الناشئة عن عقود المرابحة، خاصة احتمال نكول الآمر بالشراء، وأهمية استخدام هوامش الجدية لتقليل التعرض الائتماني.

وفي عقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك يبرز تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر عدم سداد الأقساط، إضافة إلى مخاطر التخلص من الموجود عند التعثر، ما يستلزم إجراءات صارمة لإدارة الائتمان. كما يجب على المصارف الإسلامية أن تمتلك تحليلا ائتمانيا داخليا متكاملا لضمان فهم خصائص الأطراف المقابلة ومتابعة التعرضات بصورة دورية.

وتشمل الإدارة المتقدمة لمخاطر الائتمان كذلك تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر (CRM)، مثل الضمانات والرهونات، بشرط تجنب ا لعد المزدوج عند احتساب أثر التخفيف في رأس المال كما تتحمل الحسابات الاستثمارية المطلقة جزءا من مخاطر الائتمان عند تمويل الموجودات، مما يؤدي إلى استبعاد تلك الموجودات من الأوزان الائتمانية عند حساب نسبة كفاية رأس المال (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، *المعيار رقم 23*، 2021، ص. 112-117).

3.2.3 سياسات الحد من المخاطر الائتمانية: تركز سياسات الحد من المخاطر الائتمانية على ثلاثة محاور رئيسية : التعرض للعميل الواحد، وتمويل الأطراف ذات العلاقة، والتركز الجغرافي أو القطاعي .وتلزم القواعد الاحترازية المصارف بعدم تجاوز حدود ائتمانية تتراوح بين 10%و25 %من رأس المال تجاه عميل واحد، مع شمول الالتزامات المباشرة وغير المباشرة واستبعاد الضمانات العينية لعدم موضوعية تقييمها .(World Bank, 2008, pp. 121–122) كما يعد تمويل الأطراف ذات العلاقة مصدرا عالي الخطورة نظرا لقدرتهم على التأثير في قرارات الائتمان، مما يستوجب حدودا رقابية صارمة وموافقة مجلس الإدارة على جميع التسهيلات .(p. 123) أما التركز في قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية ضيقة فيجعل المصرف عرضة لصدمات

متعددة قد تصيب عملاء متشابهين، الأمر الذي يتطلب أنظمة دقيقة لرصد المخاطر القطاعية وتقييم أثرها، إضافة إلى مواجهة مخاطر الإقراض الدولي مثل المخاطر السيادية ومخاطر التحويل .(pp. 123–124)

4. الحوكمة وإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: تعد الحوكمة وإدارة المخاطر وظيفتين متكاملتين، فالحوكمة تحدد "من يتخذ القرار"، بينما إدارة المخاطر تحدد "كيف يتخذ القرار" ضمن مستويات مقبولة من المخاطر. وتظهر التجارب أن ضعف الحوكمة يؤدي إلى فشل أنظمة إدارة المخاطر، والعكس صحيح: فالحوكمة القوية تعزز فعالية الرقابة الداخلية وتحسن جودة القرارات الائتمانية والاستثمارية (van Greuning، 2020، صفحة 78).

تمثل الحوكمة إطارا تنظيميا يضمن للمصارف الإسلامية إدارة أكثر انضباطا لمخاطر الائتمان، نظرا لطبيعة عقودها التمويلية القائمة على المشاركة في المخاطر والالتزام بالضوابط الشرعية. فمجلس الإدارة في المصارف الإسلامية يحدد شهية المخاطر ويعتمد السياسات الائتمانية الملائمة، بينما تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق هذه السياسات بما يراعي المخاطر المتأصلة في صيغ التمويل الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة. وتعزز الحوكمة الشفافية والإفصاح، وهو ما تؤكد عليه معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** ، حيث تشدد على ضرورة وجود رقابة داخلية فعالة، وتدعيم الانضباط الشرعي والإشرافي لضمان جودة القرارات الائتمانية والحد من التعثر المالي . وبذلك تعد الحوكمة ركيزة أساسية لرفع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، من خلال تحسين المساءلة، وضبط السلوك الائتماني، وتوفير معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرار.

5. الدراسة القياسية: في هذا الجانب من هذه الورقة نسعى إلى تقييم أثر حوكمة المصارف الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان، إضافة إلى تشخيص واقع الحوكمة في عينة من المصارف الإسلامية وتقييم مواطن القوة والضعف فيها، حيث تظهر الدراسات أن الحوكمة الفعالة تعزز الاستقرار المالي الطويل الأمد وتقلص من حجم مخاطر الائتمان. ورغم انطباق المبادئ الدولية للحوكمة على المصارف الإسلامية، إلا أنها تواجه تحديات إضافية بسبب التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا يستلزم آليات حوكمة متخصصة لضمان توافق العمليات والمنتجات مع أحكام الشريعة.

1.5 مجتمع وعينة الدراسة: تستند هذه الدراسة إلى منهجية بحثية كمية تعتمد على تحليل البيانات المقطعية (Cross-Sectional Data) لعينة شملت 31 بنكا إسلاميا موزعا على مجموعة من البلدان العربية والإسلامية، مما يمثل تغطية مقبولة لقطاع الصيرفة الإسلامية في السوق المستهدف. وقد تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية التي تنشرها هذه المصارف بصفة دورية لسنة 2023 و2024، سواء بالنسبة للبيانات المالية أو تلك المتعلقة بالحوكمة في المصارف الإسلامية مما يضمن تمثيلا معتبرا للمجتمع الإحصائي، والجدول الموالي يوضح عينة المصارف الإسلامية المستعملة في هذه الدراسة:

الجدول رقم (02): عينة المصارف الإسلامية المستعملة في الدراسة

البلد	المصارف	البلد	المصارف	البلد	المصارف	البلد	المصارف
بنقلادش	البنك الإسلامي البنغلاداشي	الكويت	بيت التمويل الكويتي	تونس	مصرف الزيتونة	الجزائر	بنك البركة الجزائر
باكستان	ميزان بنك	الإمارات	بنك دبي الإسلامي		بنك البركة		مصرف السلام الجزائر

	البنك الإسلامي MCB		مصرف أبو ظبي الإسلامي		بنك الوفاق	قطر	مصرف قطر الإسلامي
إندونيسيا	بنك معاملات اندونيسيا		الإمارات الإسلامي	المغرب	بنك أمنية		بنك دخان
ماليزيا	ماي بانك الإسلامي	البحرين	بنك ABC		بنك اليسر		بنك قطر الدولي الإسلامي
عمان	بنك نزوة		بنك البحرين الإسلامي	مصر	فيصل الإسلامي		بنك الريان
الأردن	البنك الإسلامي صفوة	نيجيريا	جيز بنك		بنك البركة مصر	السعودية	مصرف الراجحي
	البنك الإسلامي الأردني				مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر		مصرف الإنماء

المصدر: من إعداد الباحثان

2.5 تصنيف المتغيرات: في هذه الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1.2.5 المتغيرات التابعة: تم قياس مخاطر الائتمان من خلال مؤشرين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المتغيرات التابعة

المتغير	الوصف	الترميز
نسبة الديون المتعثرة	مؤشر مخاطر الائتمان	**NPL**
نسبة كفاية رأس المال	مؤشر قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة	**CAR**

المصدر: من إعداد الباحثان

2.2.5 **المتغيرات المستقلة:** تم قياس الحوكمة من خلال ستة محاور رئيسية متكاملة بحيث كل محور يحتوي على ستة أبعاد، حيث تم استخلاص المحاور من خلال مراجعة الدراسات السابقة والتقارير المتعلقة بحوكمة الشركات بشكل عام، وحوكمة المصارف الإسلامية بشكل خاص و قد استندت المعايير إلى إطار عمل منظمات دولية مثل: لجنة بازل للرقابة المصرفية (مبادئ حوكمة الشركات للبنوك)؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ؛ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017)[7]؛ خاصة المعايير: حوكمة الشركات للمؤسسات المالية الإسلامية IFSB-30 و IFSB-3، الشفافية والإفصاح IFSB-4 و IFSB-22 الحوكمة الشرعية IFSB-10 و IFSB-31، حيث كانت المحاور على الشكل التالي:

الجدول رقم (04): المحاور الأساسية لحوكمة المصارف

المحور	البعد	المعيار
حجم مجلس الإدارة	مؤهلات أو خبرة المديرين	(إذا تم الافصاح 1 شيء آخر 0)
	نسبة المديرين المستقلين	(الأغلبية 1 شيء آخر 0)
	الرئيس ليس المدير التنفيذي	(نعم 1 شيء آخر0)
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة	(إذا كان أكثر من 6 نعمل 1 شيء آخر 0)
	وجود أعضاء إناث في المجلس	(نعم 1 شيء آخر0)
	تشكيل مدونة السلوك والأعمال	(نعم 1 شيء آخر0)
لجنة الحوكمة	وجود لجنة حوكمة	(نعم 1 شيء آخر0)
	وجود اللجنة التنفيذية	(نعم 1 شيء آخر0)
	وجود لجنة التدقيق	(نعم 1 شيء آخر0)
	وجود لجنة المكافئات والترشيحات	(نعم 1 شيء آخر0)
	وجود لجنة المخاطر	(نعم 1 شيء آخر0)
	وجود لجنة الأخلاقيات والالتزام	(نعم 1 شيء آخر 0)
حجم لجنة التدقيق	نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التحقيق	(الأغلبية 1 شيء آخر 0)
	الرئيس مستقل للجنة التدقيق	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	عدد اجتماعات لجنة التدقيق	4 أو أكثر نعمل 1 أقل من ذلك أو عدم (الافصاح 0
	وجود لجنة تدقيق داخلية	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	مراجع تدقيق داخلي معين	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
حوكمة إدارة المخاطر	بيان حجم المخاطر	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	رئيس لجنة المخاطر مستقل	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	غالبية أعضاء لجنة المخاطر مستقلة	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	توفر رئيس إدارة المخاطر	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	رفع تقارير رئيس إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	رئيس إدارة المخاطر ينتمي لأعضاء اللجنة التنفيذية	(نعم 1 خلاف ذلك 0)

الحوكمة الشرعية	عدد أعضاء الهيئة الشرعية	(أكثر من 3 نعمل 1 غير ذلك 0)
	مهام الهيئة الشرعية	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	أعضاء الهيئة ليس لهم الحق في التصويت دون خلفية أساسية عن الشرعية	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	عدد اجتماعات الهيئة الشرعية	إذا كان أكثر من6 اجتماعات نعمل 1 خلاف (ذلك 0)
	المراجعة الشرعية /القسم/إدارة التدقيق	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	بيان بشأن استخدام الدخل المحظور	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
الشفافية والإفصاح	تقرير بشأن حوكمة الشركات	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	الإفصاح عن سياسة المكافئات أعضاء مجلس الادارة وكبار المسؤولين التنفيذيين	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	تقرير الشريعة الالتزام /التدقيق	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	تقرير إدارة المخاطر	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	تقرير بشأن التدقيق/الرقابة الداخلية	(نعم 1 خلاف ذلك 0)
	التقرير المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات	(نعم 1 خلاف ذلك 0)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقا.

3.2.5 المتغيرات الضابطة: شملت المتغيرات الضابطة خصائص المصارف التنظيمية كما يلي:

الجدول رقم (05): المتغيرات الضابطة

المتغير	الوصف	الترميز
إجمالي الأصول	حجم المصرف	**TA**
العمر التشغيلي	أقدمية المصرف	**Age**
عدد الفروع	حجم توسع المصرف	**Nb_Agence**
حجم المحفظة الائتمانية	إجمالي قيمة الأصول المنتجة للدخل الناتجة عن أنشطة الإقراض والتمويل التي يقدمها المصرف	**PC**

المصدر: من إعداد الباحثان

4.2.5 منهجية قياس محاور الحوكمة: تم بناء مؤشرات الحوكمة باستخدام مقياس كمي متدرج تكون قيمته بين 0 و1 يعكس درجة الالتزام بممارسات الحوكمة الرشيدة، حيث تم تحويل المتغيرات الثنائية (0. 1) إلى مقاييس مركبة عبر ستة أبعاد مستقلة عن طريق حساب متوسط مجموع الأبعاد بالنسبة لكل محور حيث أنه كلما قرب المتوسط إلى 1 هذا يدل على تطبيق مرتفع

لمبادئ الحوكمة في المحور بينما كلما اقترب من 0 فيدل على تطبيق ضعيف لمبادئ الحوكمة في هذا المحور، فإذا كان لدينا متوسط محور لمصرف معين يعبر عن قيمة 0.6 مثلا فإنه يمكن القول أن هذا المصرف يطبق 60% من مبادئ هذا المحور وهكذا.

تم تطبيق هذه المنهجية الشاملة لضمان دقة النتائج ومصداقيتها، مع مراعاة الخصائص الفريدة للمصارف الإسلامية ومتطلبات الحوكمة المزدوجة (التقليدية والشرعية) التي تميزها عن المصارف التقليدية.

3.5**تحليل البيانات:** كما قلنا سابقا فإن البيانات التي تم الاعتماد عليها مستقات من تقارير المصارف المختارة لسنة (2023 أو 2024[8]).

1.3.5 **التحليل الوصفي للبيانات:** وكمرحلة أولية لأي دراسة قياسية سوف نقوم بتقديم التحليل الوصفي للبيانات المستعملة في الدراسة حتى تكون لدينا نظرة أولية عن توزيع المتغيرات والتي سوف نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التحليل الوصفي للبيانات

Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	
36,63	21,29	184,60	0,20	31	**حجم المحفظة الائتمانية**
2,23	3,38	7,93	0,55	31	**نسبة الديون المتعثرة**
6,27	19,08	45,90	12,07	31	**نسبة كفاية رأس المال**
53,30	31,15	259,80	0,54	31	**إجمالي الأصول**
16,27	27,06	68	8	31	**عمر المصرف**
207,71	123,00	1041	1	31	**عدد الفروع**
0,20	0,69	1,00	0,17	31	**محور حجم مجلس الإدارة**
0,22	0,76	1,00	0,00	31	**محور لجنة الحوكمة**
0,23	0,84	1,00	0,00	31	**محور حجم لجنة التدقيق**
0,22	0,70	1,00	0,00	31	**محور حوكمة إدارة المخاطر**
0,19	0,75	1,00	0,00	31	**محور الحوكمة الشرعية**
0,22	0,78	1,00	0,17	31	**محور الشفافية والإفصاح**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- مخاطر الائتمان منخفضة، حيث بلغ متوسط نسبة الديون المتعثرة 3.38% وهي نسبة منخفضة نسبيا ضمن العينة، مع ضرورة مراعاة تباينها بين المصارف، بينما بلغت كفاية رأس المال 19.08%، وهي مستويات أعلى من متطلبات بازل 03، غير أنه يوجد تباين واضح بين المصارف.

- الحوكمة في المصارف قوية ومرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات بين 0.69 و0.84، مع تباين ضعيف، ما يشير إلى انسجام الممارسات الحوكمية عبر المصارف.
- متغيرات التحكم تظهر تباينا شديدا (مثلا عدد الفروع من 1 إلى 1041، والأصول من 0.54 إلى 259.80)، مما يعكس وجود بنوك صغيرة جدا وأخرى كبيرة، وهذا التباين يبرر إدراجها كمتغيرات تحكم في النموذج القياسي لضبط أثر الحوكمة على مخاطر الائتمان.

2.3.5 **مصفوفة الارتباط:** يعطي الجدول الموالي مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيرات التابعة وبقية متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (07): علاقات الارتباط الخاصة بالمتغيرات التابعة

المحور	المعامل/المعنوية	نسبة الديون المتعثرة	كفاية رأس المال	المحور	المعامل/المعنوية	نسبة الديون المتعثرة	كفاية رأس المال
محور لجنة الحوكمة	معامل الارتباط	-0,366	0,345	محور حجم مجلس الإدارة	معامل الارتباط	-0,277	0,096
	المعنوية	**0,043**	**0,057**		المعنوية	0,131	0,608
محور الحوكمة الشرعية	معامل الارتباط	-0,268	0,269	عمر المصرف	معامل الارتباط	-0,357	0,465
	المعنوية	0,145	0,143		المعنوية	**0,048**	**0,009**
محور حوكمة إدارة المخاطر	معامل الارتباط	-0,303	0,126	عدد الفروع	معامل الارتباط	-0,128	-0,029
	المعنوية	**0,098**	0,498		المعنوية	0,493	0,876
محور الشفافية والإفصاح	معامل الارتباط	-0,507	0,457	إجمالي الأصول	معامل الارتباط	-0,292	-0,013
	المعنوية	**0,004**	**0,01**		المعنوية	0,111	0,945
محور حجم لجنة التدقيق	معامل الارتباط	-0,115	0,102	حجم المحفظة الائتمانية	معامل الارتباط	-0,345	0,169
	المعنوية	0,537	0,584		المعنوية	**0,057**	0,364

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أ- علاقة محاور الحوكمة مع مخاطر الائتمان: تظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقات معنوية واضحة بين بعض محاور الحوكمة ومؤشر ات مخاطر الائتمان، حيث تبرز محور الشفافية والإفصاح كأكثر المتغيرات تأثيرا، حيث يرتبط ارتباطا موجبا قويا مع كفاية رأس المال (معامل ارتباط 0.457 عند معنوية 0.010) وارتباطا سالبا قويا مع نسبة الديون المتعثرة (معامل ارتباط

-0.507 عند معنوية 0.004)، مما يؤكد أن زيادة مستويات الشفافية ترتبط بتحسين كفاية رأس المال وخفض الديون المتعثرة. كما أظهر محور لجنة الحوكمة ارتباطا سالبا مع نسبة الديون المتعثرة (معامل ارتباط -0.366 عند معنوية 0.043) وارتباطا موجبا مع كفاية رأس المال (معامل ارتباط 0.345 عند معنوية 0.057)، بينما أظهر محور حوكمة إدارة المخاطر ارتباطا سلبيا مع نسبة الديون المتعثرة (معامل ارتباط -0.303 عند معنوية 0.098)، مما يعكس الأثر الإيجابي لهياكل الحوكمة المتخصصة في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز متانة رأس المال.

ب- متغيرات التحكم: أظهرت متغيرات التحكم في النموذج نتائج متباينة، حيث برز عمر البنك كعامل مؤثر بشكل واضح، حيث ارتبط ارتباطا موجبا مع كفاية رأس المال (معامل ارتباط 0.465 عند معنوية 0.009) وارتباطا سالبا مع الديون المتعثرة (معامل ارتباط -0.357 عند معنوية 0.048)، مما يشير إلى دور الخبرة التراكمية والسمعة في تعزيز الاستقرار المالي. كما أظهر حجم المحفظة الائتمانية ارتباطا سلبيا مع نسبة الديون المتعثرة (معامل ارتباط -0.345 عند معنوية 0.057)، مما يدعم فرضية وفورات الحجم في إدارة المخاطر. في المقابل، لم تظهر متغيرات الحجم الأخرى مثل إجمالي الأصول وعدد الفروع علاقات معنوية مع مؤشرات مخاطر الائتمان، مما يشير إلى أن جودة الحوكمة وليس الحجم هو العامل الحاسم في إدارة المخاطر الائتمانية.

4.5**تحليل فعالية حوكمة المصارف الاسلامية في إدارة مخاطر الائتمان:** في هذا الجزء من الورقة نعمل على تحليل أثر ممارسات الحوكمة في المصارف الاسلامية على إدارة المخاطر الائتمانية ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد نموذج انحدار خطي متعدد يربط بين مجموعة من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. ويعبر عن النموذج الاقتصادي في صورته العامة كما يلي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots \ldots \ldots \ldots + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i$$

حيث:

Yi يمثل المتغير التابع للمصرف (i)، **Xi**: تمثل المتغيرات المستقلة التي تفسر سلوك المتغير التابع، β_0: هو الحد الثابت، $\beta_1, \beta_2, \ldots \ldots \ldots \ldots \beta_k$: معالم النموذج. ε_i تمثل الخطأ العشوائي.

وانطلاقا من طبيعة الدراسة، فسوف يتم تقدير نموذجين، بحيث يمثل كل نموذج أحد مؤشرات مخاطر الائتمان كمتغير تابع، وهي: نسبة الديون المتعثرة (NPL)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، أما المتغيرات المستقلة فتشمل المحاور الستة للحوكمة المصرفية بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الكمية الضابطة هي: عدد الفروع، عمر المصرف، إجمالي الأصول، وحجم المحفظة الائتمانية. وبذلك يمكن كتابة النموذج التطبيقي للمتغيرات التابعة الخمسة كما يلي:

النموذج الأول: الديون المتعثرة (NPL):

$$NPL_i = \beta_0 + \beta_1 Axe_CG_i + \beta_2 \text{Axe_G_charia}_i + \beta_3 \text{Axe_GAR}_i + \beta_4 \text{Axe_TD}_i + \beta_5 \text{Axe_VC_Audit}_i + \beta_6 \text{Axe}_{\text{VCA}_i} + \beta_7 \text{PC}_i + \beta_8 \text{TA}_i + \beta_9 \text{Age}_i + \beta_{10} \text{NB_Agence}_i + \varepsilon_i$$

النموذج الثاني: نسبة كفاية رأس المال (CAR)

$$CAR_i = \beta_0 + \beta_1 Axe_CG_i + \beta_2 \text{Axe_G_charia}_i + \beta_3 \text{Axe_GAR}_i + \beta_4 \text{Axe_TD}_i + \beta_5 \text{Axe_VC_Audit}_i + \beta_6 \text{Axe}_{\text{VCA}_i} + \beta_7 \text{PC}_i + \beta_8 \text{TA}_i + \beta_9 \text{Age}_i + \beta_{10} \text{NB_Agence}_i + \varepsilon_i$$

نظرا لأن البيانات المستخدمة ذات طبيعة مقطعية تشمل 31 بنكا إسلاميا وهي عينة تعتبر صغيرة نوعا ما وتختلف من حيث الحجم، عدد الفروع، وهيكل الحوكمة، فمن المحتمل وجود تباين غير متجانس في البواقي (Heteroskedasticity) وكذلك قيم متطرفة (Outliers) والتي تأكدنا منها حين دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات نتيجة التفاوت الكبير بين المصارف من حيث رأس المال أو الأصول أو الأداء.

هذه الخصائص تجعل طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) غير مناسبة، لأنها تفترض تجانس التباين وتوزيعا طبيعيا للبواقي وعدم وجود قيم شاذة، وهي افتراضات يصعب تحققها في مثل هذه البيانات.

لذلك تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares - RLS)، باعتبارها أكثر ملاءمة في حالة البيانات غير المتجانسة ، إذ تسمح بالحصول على تقديرات غير متأثرة بالقيم الشاذة وتصحح مشكلة التباين غير المتجانس عبر تقليل وزن المشاهدات المتطرفة أثناء عملية التقدير.

1.4.5 الصياغة الرياضية لطريقة المربعات الصغرى الحصينة (RLS): تعتمد طريقة المربعات الصغرى الحصينة على نفس مبدأ الانحدار الخطي الكلاسيكي، أي تقليل مجموع أخطاء التقدير، لكنها تختلف عن طريقة المربعات الصغرى العادية في شكل دالة الهدف (Loss Function) المستعملة.

ففي حين تعتمد الطريقة الكلاسيكية على مجموع مربعات الأخطاء كما يلي:

$$Min\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \beta\grave{X}_i)^2$$

تستبدل طريقة المربعات الصغرى القوية هذه الدالة بدالة خسارة أكثر مرونة تسمح بتقليل تأثير القيم المتطرفة عبر منح أوزان مختلفة للأخطاء، وفقا لمقدارها. فتصبح دالة الهدف في نموذج RLS على الشكل التالي:

$$Min\sum_{i=1}^{n}\rho(\frac{e_i}{\sigma})$$

حيث:

$\boldsymbol{\rho(.)}$: تمثل دالة خسارة (Loss Function) غير تربيعية، $\boldsymbol{e_i = Y_i - \beta\grave{X}_i}$ هو الخطأ المقدر، $\boldsymbol{\sigma}$ هو مقياس التشتت (مثل الانحراف المعياري).

ومن أكثر دوال الخسارة استعمالا: دالة (Huber (Huber M-estimator التي تجمع بين خصائص الانحدار الخطي والانحدار الوسيط، حيث تكون تربيعية للأخطاء الصغيرة وخطية للأخطاء الكبيرة.

$$\rho(u) = \begin{cases} \frac{1}{2}u^2 & si\ c \geq |u| \\ \left(\frac{1}{2}c - |u|\right) & si\ c < |u| \end{cases}$$

دالة Tukey's Biweight التي تقلل بشدة من تأثير القيم البعيدة جدا عن المتوسط.

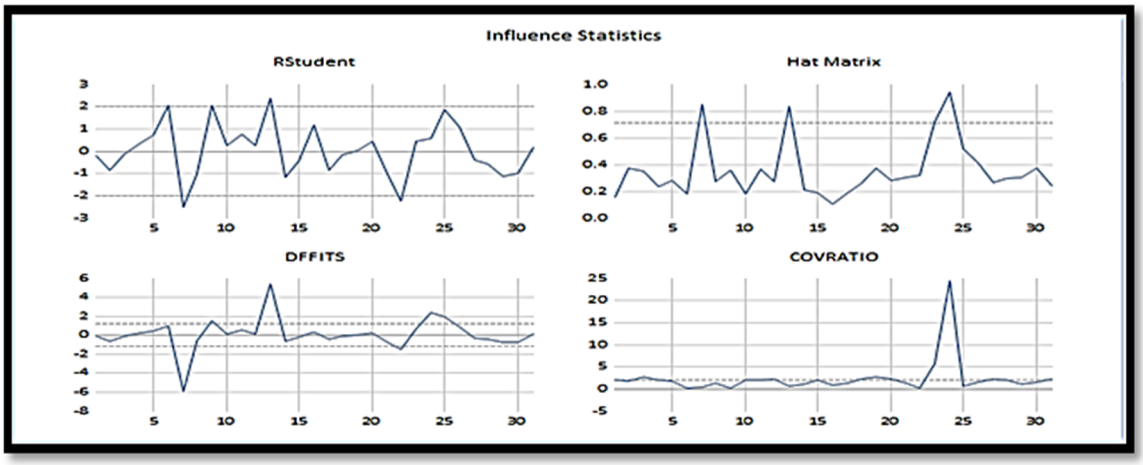
بهذا الأسلوب، تمنح طريقة RLS وزنا أقل للمشاهدات التي تظهر أخطاء كبيرة (قيم شاذة)، مما يجعل التقديرات أكثر استقرارا ودقة في حالة وجود بيانات غير متجانسة أو تحتوي على تباين مرتفع.

من الناحية الإحصائية، تتميز طريقة RLS بأنها: غير حساسة للقيم الشاذة، توفر تقديرات كفؤة حتى في حالة غياب تجانس التباين، وتؤدي إلى بواقي تتقارب من التوزيع الطبيعي بشكل أفضل مقارنة بـ OLS.

2.4.5 تقدير النماذج: وكما تطرقنا سابقا فإن وجود القيم الشاذة في الكثير من متغيرات الدراسة يجعل من تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية يعطي نتائج مظللة وغير دقيقة، وللتأكد من ذلك نجري الاختبار التالي:

أ- اختبار تحليل التأثير (Influence Analysis)**:** يعد تحليل التأثير **(**Influence Analysis**)** أداة إحصائية حاسمة لتقييم مدى موثو قية واستقرار نماذج الانحدار، حيث يكشف عن الملاحظات غير الاعتيادية التي قد تشوش النتائج وتضعف مصداقية النموذج. يوضح **الشكل (1)** نتائج اختبار القيم المتطرفة ونقاط النفوذ في النموذج المقدر، وذلك باستخدام أربع مؤشرات أساسية وهي: DIFITS، Hat Matrix، RStudent، COVRatio ، حيث يهدف هذا التحليل إلى تحديد الملاحظات(المصارف) التي قد يكون لها تأثير مفرط على تقديرات النموذج، مما يؤدي إلى تحيز النتائج أو انخفاض دقتها.

الشكل رقم (1): اختبار تحليل التأثير(Influence Analysis)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

- **مقياس** RStudent: تسجل الملاحظة (7) قيمة تقترب من 3، مما يتجاوز الحد الحرج (±2) ويصنفها كقيمة متطرفة شديدة (Outlier)تشير إلى انحراف كبير في المتبقيات، ونفس الشيء بالنسبة للملاحظة (22).
- **مقياس**DFFITS : يستخدم هذا المؤشر لتقدير مدى تأثير حذف كل ملاحظة على القيم المتوقعة للنموذج، حيث أن القيم التي تتجاوز المجال ± 1 تمثل عادة ملاحظات مؤثرة وعليه وبالنظر إلى الشكل نجد أن معظم النقاط تقع في حدود القيم المقبولة باستثناء الملاحظات (7، 13) والتي تعد بعيدة جدا بالإضافة إلى الملاحظة 25 مما يوحي إلى وجود تأثير جزئي لبعض الملاحظات على النتائج.

- **مقياس** :Hat Matrix يقيس هذا المخطط مدى تأثير كل ملاحظة على التقديرات حيث أن القيم العالية والتي تفوق 0.5 تشير إلى نقاط ذات نفوذ قوي ويتضح من الشكل أن الملاحظات (7، 13، 24) لها تأثير قوي نسبيا مما يعني أنها تلعب دور كبير في تحديد ميل خطوط الانحدار.
- **مقياس** :COVRATIO : يوضح هذا المؤشر أثر حذف كل ملاحظة على مصفوفة التباين – التباين لمعاملات النموذج ، حيث أن القيم التي تختلف عن الواحد تدل على ملاحظات مؤثرة ويظهر الشكل أن هناك الملاحظات (3، 19، 24) تحدث تأثرا ملحوظا في هذا المؤشر مما يدل على أنها قد تكون ذات تأثير قوي على استقرار النموذج.
- بصورة عامة تشير نتائج هذا الاختبار أن النموذج يعاني من مشكلة القيم المتطرفة والنقاط المؤثرة وبالتالي سيؤثر على استقرارية النموذج، صحة الاستدلال الاحصائي وكذا جدوى النتائج المستخلصة، عليه سوف يتم اللجوء إلى طريقة الانحدار الحصين RLS.

ب- تقدير النموذج باستخدام الانحدار الخطي الحصين (Robust Least Squares)**:** يعطي الجدول في الأسفل نتائج التقدير بطريقة RLS للنماذج الخمسة:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج

المتغيرات التابعة	NPL		CAR	
المتغيرات المستقلة	المعامل	المعنوية	المعامل	المعنوية
AXE_CG	-1,43	0,44	11,25	**0,00**
AXE_G_CHARIA	1,00	0,75	-0,39	0,95
AXE_GAR	-0,58	0,82	-2,69	0,62
AXE_TD	-8,51	**0,00**	11,71	**0,04**
AXE_VC_AUDIT	0,20	0,92	-9,25	**0,03**
AXE_VCA	-1,20	0,59	-0,76	0,87
TA	0,02	0,49	-0,35	**0,00**
AGE	-0,01	0,60	0,05	0,31
NB_AGENCE	0,00	0,90	0,00	0,92
PC	-0,02	0,54	0,48	**0,00**
C	11,85	**0,00**	10,93	**0,00**
المعنوية الكلية		**0,000**		**0,000**
R^2		**0,4**		0,58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews

3.4.5 التحليل الإحصائي:

أولا: القوة التفسيرية للنماذج: من خلال قيمة R^2 نلاحظ أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر ما بين 40% إلى 60% من تباين متغيرات مخاطر الائتمان (NPL, CAR) بدون أن نغفل أن استعمال طريقة التقدير RLS تخفض من معامل التحديد لأنها تعطي أوزان أقل للقيم المتطرفة.

ثانيا: المعنوية الإجمالية للنماذج: جميع النماذج ذات دلالة إحصائية كلية عالية لأن (p-value < 0,05) مما يؤكد المعنوية الإجمالية للنماذج.

ثالثا: معنوية المعالم: من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن هناك بعض المتغيرات كانت معنوية لأن (p-value(Z-statistic) < 0,05) بينما مجموعة أخرى من المتغيرات كانت غير معنوية (p-value(Z-statistic) >0,05)

تعرب نتائج معنوية المعالم عن وجود تأثير منهجي ومتباين لمتغيرات الحوكمة على مؤشرات مخاطر الائتمان، حيث تبرز **"الشفافية والإفصاح"** كأكثر المتغيرات تأثيرا، إذ ظهرت ذات دلالة إحصائية في كلا النموذجين، مما يعكس دورها المحوري في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي وإدارة المخاطر. ويلاحظ تخصص واضح في آليات الحوكمة، فبينما تركز لجان الحوكمة وحجم لجنة التدقيق إضافة إلى الشفافية والإفصاح في الحفاظ على كفاية رأس المال، تؤكد النتائج محدودية تأثير آليات الحوكمة على الجودة الائتمانية (NPL) ، مما يشير إلى حاجة لتطوير آليات أكثر تخصصاللتحكم في نسبة الديون المتعثرة. أخيرا تظهر أهمية متغيرات التحكم في التأثير على مؤشرات مخاطر الائتمان الخاصة بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال لا سيما حجم المحفظة الائتمانية وحجم الأصول بينما لا يوجد لها أي تأثير معنوي على متغير الديون المتعثرة.

4.4.5 التحليل المالي:

أولا: أثر الحوكمة في المصارف الاسلامية على نسبة كفاية رأس المال (CAR): أظهرت نتائج النموذج القياسي أن هناك ثلاثة محاور من آليات الحوكمة تتمتع بدلالة إحصائية معنوية في تفسير تباين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف، وهي: لجنة الحوكمة، الشفافية والإفصاح، ولجنة التدقيق. فقد بينت النتائج أن تحسن أداء لجنة الحوكمة بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بنحو 1.12 %، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه (Sami Vähämaa، 2011)[9] و (Erkens et al. 2012) من أن فعالية لجان الحوكمة تعزز جودة قرارات إدارة المخاطر والتمويل، وتساعد على ضبط هيكل رأس المال بما يتماشى مع متطلبات الرقابة المصرفية، لا سيما معايير بازل III. كما توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS, 2015) بضرورة تفعيل هذه اللجان ضمن إطار إدارة المخاطر الشاملة (ERM) لضمان ملاءة رأسمالية مستدامة.

أما فيما يتعلق بمحور الشفافية والإفصاح، فقد أظهر تحسنه بنسبة 10 % تحسنا في نسبة كفاية رأس المال قدره 1.2%، وهو أثر إيجابي يعكس أهمية تدفق المعلومات المالية الدقيقة في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين، مما يسهل الوصول إلى التمويل بأسعار أقل مخاطرة ويزيد من استقرار رأس المال التنظيمي. وتؤكد دراسات مثل (Nier، 2005. الصفحات 342-354)[10] و (Baek et al. 2009) أن ارتفاع مستوى الشفافية في التقارير المالية يعد أحد العوامل الرئيسة التي تقلل من تكاليف التمويل الخارجي وتدعم الملاءة الرأسمالية. كما تشير تقارير (World Bank 2023) إلى أن تحسين نظم الإفصاح في المصارف يساهم في امتصاص الصدمات الرأسمالية ويحسن من جودة رأس المال الأساسي.

في المقابل، أظهرت النتائج أن محور لجنة التدقيق له أثر سلبي ضعيف على نسبة كفاية رأس المال بنسبة تقدر بـ (0.925 %)، وهو اتجاه يتماشى مع بعض النتائج التجريبية التي توصلت إليها دراسات مثل (Lawrence J. Abbott، 2015(1))[11] و Al-Matari

et al. (2014 ، والتي بين أن لجان التدقيق قد تظهر تأثيرا محدودا أو حتى سلبيا في بعض الحالات، خصوصا عندما يتركز دورها في الامتثال المحاسبي دون المساهمة الفعلية في توجيه القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل والمخاطر. كما أن الإفراط في الطابع الإجرائي لأعمال هذه اللجنة قد يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات ذات الصلة بإدارة رأس المال، ما يفسر الأثر السلبي الطفيف المسجل.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن محاور الحوكمة ذات الطابع الاستراتيجي والرقابي (مثل لجنة الحوكمة والشفافية والإفصاح) تسهم في تعزيز كفاية رأس المال عبر تحسين الرقابة والسيولة والمصداقية السوقية، في حين أن لجنة التدقيق قد يكون أثرها محدودا أو متفاوتا بحسب درجة استقلالها وفاعليتها في دعم القرارات الإدارية. هذه النتائج تتماشى مع التوجهات الحديثة في الحوكمة المصرفية التي تشدد على أهمية التنسيق بين آليات الحوكمة المختلفة ضمن إطار متكامل للملاءة المالية والاستدامة التنظيمية.

أ- **إجمالي الأصول:** تظهر نتائج النموذج القياسي أن زيادة إجمالي الأصول بمقدار 1 مليار دولار تؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.34 %. ويفسر هذا الاتجاه السلبي بأن توسع حجم الأصول، خاصة إذا لم يكن مصحوبا بزيادة موازية في رأس المال المدفوع أو الاحتياطات، يؤدي إلى ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) ، ما يقلص النسبة الكلية لكفاية رأس المال. وتدعم هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسات سابقة مثل (Nier 2005)[12] و(Baek et al. 2009) التي أكدت أن النمو السريع في الأصول المصرفية، دون تقوية القاعدة الرأسمالية، يمكن أن يزيد من هشاشة النظام المالي ويؤثر سلبا على قدرة المصارف في امتصاص الصدمات.

ب- **حجم المحفظة الائتمانية:** تبين نتائج النموذج أن تحسن حجم المحفظة الائتمانية بمقدر 1 مليار دولار يؤدي إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.48 %، وهو ما يعكس الدور الإيجابي لإدارة الائتمان في تعزيز متانة القاعدة الرأسمالية للمصرف. فزيادة جودة ونمو المحفظة الائتمانية غالبا ما ترتبط بارتفاع العوائد التشغيلية وتحسين كفاءة استخدام رأس المال. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل (Athanasoglou، 2008، الصفحات 121-136)[13] و (Mousa، 2023)[14]، اللتين أوضحتا أن المصارف التي تتبنى ممارسات حوكمة رشيدة في منح القروض وتنويع محافظها الائتمانية تميل إلى تحقيق مستو يات أعلى من رأس المال التنظيمي، نظرا لانخفاض المخاطر الائتمانية وتحسن العائد المعدل بالمخاطر. كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) والبنك الدولي (World Bank, 2022) أن كفاءة إدارة المحفظة الائتمانية تمثل أحد الركائز الأساسية للحفاظ على كفاية رأس المال واستقرار المصارف، خاصة في فترات التقلب المالي.

ثانيا: أثر الحوكمة في المصارف الاسلامية على الديون المتعثرة: أظهرت نتائج النموذج القياسي أن العلاقة الوحيدة المعنوية ضمن أبعاد حوكمة المصارف هي تلك المرتبطة بمحور الشفافية والإفصاح، حيث تبين أن تحسن هذا المحور بنسبة 10% يؤدي إلى تقليص نسبة الديون المتعثرة بنحو (0,851 %) حيث وجد أن تحسين الإفصاح يؤدي إلى الكشف عن المزيد من القروض المتعثرة، في حين يقلل انتشار التدقيق الخارجي من القروض المتعثرة. ويعكس هذا الارتباط السلبي القوي الدور المحوري للشفافية في الحد من المخاطر الائتمانية وتحسين جودة المحفظة المصرفية، إذ إن الإفصاح المنتظم والدقيق حول الوضع المالي، وجودة الأصول، ومستوى التعرض للمخاطر، يمكن الجهات الرقابية والمودعين والمستثمرين من تقييم أداء المصرف واستقراره بشكل أدق، مما يدفع الإدارة إلى تبني سلوك أكثر انضباطا في منح القروض وإدارة السيولة.

تؤكد الأدبيات الحديثة على الأثر الإيجابي للشفافية والإفصاح المالي في الحد من القروض المتعثرة، إذ أوضحت دراسات مثل (Nier E.، 2005، الصفحات 342-354) و (Tadesse، 2006، الصفحات 32-70)[15] و (Nehme، 2022) و(Soumare 2022)[16] أن تعزيز الإفصاح المالي يسهم في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة ويقللان من سلوك المخاطرة ويقوي آليات الانضباط السوقي، مما ينعكس في نهاية المطاف على انخفاض مستويات المخاطر الائتمانية، كما تدعم تقارير مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) والبنك الدولي (World Bank, 2022) هذه النتائج، معتبرة الإفصاح المنتظم ركيزة أساسية لتعزيز الثقة والحد من المخاطر الائتمانية.

أما عدم معنوية باقي مؤشرات الحوكمة في هذه العينة، فقد يعزى إلى عدة عوامل نذكر منها:

- ✓ من بينها تشابه المصارف في هياكلها الإدارية؛
- ✓ من الممكن أن تكون مؤشرات الحوكمة الأخرى (مثل "فعالية مجلس الإدارة" أو "دور لجنة المراجعة") تؤثر على الديون المتعثرة عبر وسيط، وهذا الوسيط هو الشفافية .بمعنى آخر:
- مجلس إدارة فعال يصدر سياسة تشدد على الشفافية والإفصاح؛
- لجنة مراجعة قوية تطالب بتطبيق معايير إفصاح أعلى؛
- هذه السياسات المطبقة (الشفافية والإفصاح) هي التي تؤدي مباشرة إلى خفض الديون المتعثرة .في هذه الحالة، يكون الأثر المباشر للشفافية هو الأقوى والأوضح إحصائيا.

من التحديات الكلاسيكية في دراسة الحوكمة هي صعوبة قياس بعض مفاهيمها. قد يكون من الأسهل قياس "الشفافية والإفصاح" من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية ووجود معلومات معينة. بينما يصعب قياس مؤشر مثل "فعالية مجلس الإدارة" لأنه يعتمد على ديناميكيات داخلية وجودة المناقشات التي لا تظهر في البيانات الرقمية المعلنة.

وبالتالي، فإن النتائج الحالية تؤكد أن الشفافية والإفصاح تمثلان الآلية الأكثر فاعلية ضمن منظومة الحوكمة في التأثير على جودة الأصول وتقليص مخاطر التعثر الائتماني، مما يجعل تعزيز الإفصاح المالي وتطبيق معايير التقارير الدولية (IFRS) خيارا استراتيجيا لتحسين الأداء المصرفي على المدى الطويل.

تشير النتائج الإجمالية إلى أن مخاطر الائتمان تتأثر بشكل واضح بمدى جودة الحوكمة، خاصة من خلال الشفافية والرقابة التي تساهم في خفض الضغوط على المحفظة الائتمانية وتعزيز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات. كما يظهر أن الهياكل التنظيمية الأكثر فعالية -مثل لجان الحوكمة وإدارة المخاطر- تلعب دورا محوريا في رفع صلابة المصرف ودعم استقراره المالي. وفي المقابل، فإن توسع حجم الأصول أو تزايد انتشار الفروع قد يفرض أعباء إضافية على إدارة رأس المال، مما يجعل الحوكمة الجيدة عنصرا ضروريا لتحقيق توازن بين النمو والمخاطر. مجمل النتائج يعكس أن متانة المصارف الإسلامية لا تتحدد فقط بخصائصها المالية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على جودة منظومة الحوكمة التي تدير بها مواردها ومخاطرها.

الخاتمة: بشكل عام، تثبت هذه الدراسة أن متانة المصارف الإسلامية لا تقاس فقط بحجم أصولها أو أرباحها، بل بجودة منظومة الحوكمة التي تدير بها مواردها ومخاطرها. الحوكمة الفعالة، وخاصة الشفافية والإفصاح، ليست رفاهية إدارية بل هي استثمار استراتيجي في رأس المال غير الملموس (الثقة والمصداقية) الذي يحمي المصرف من الصدمات الداخلية والخارجية.

لذلك، فإن التوجه المستقبلي للمصارف الإسلامية يجب أن يرتكز على تكامل وتبلور آليات الحوكمة، بحيث يتم تصميم كل آلية لمعالجة نوع محدد من المخاطر، مع التأكيد على أن الشفافية هي العمود الفقري الذي تدور حوله جميع هذه الآليات لتحقيق التوازن المنشود بين النمو والاستقرار، وبين العائد والمخاطرة، في إطار الالتزام بالقيم والأحكام الشرعية.

النتائج: تظهر النتائج المتحصل عليها أن فعالية حوكمة المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر تتباين حسب طبيعة المؤشر المستهدف. فبينما ساهمت آليات الحوكمة الاستراتيجية مثل لجان الحوكمة والشفافية والإفصاح بشكل إيجابي ومعنوي في تعزيز كفاية رأس المال (CAR)، برزت الشفافية والإفصاح كآلية الحوكمة الوحيدة ذات الأثر السلبي والمعنوي القوي في خفض الديون المتعثرة .(NPL) في المقابل، أظهرت آليات أخرى مثل لجان التدقيق تأثيرا محدودا أو سلبيا طفيفا كما لم تظهر معظم مؤشرات الحوكمة تأثيرا مباشرا معنويا على مخاطر حجم الديون المتعثرة . هذا التخصص الواضح يؤكد على الدور المحوري للشفافية والإفصاح كقناة رئيسية تؤثر من خلالها الحوكمة في جودة الأصول، ويبرز الحاجة إلى تطوير آليات حوكمة أكثر تخصصا للتحكم المباشر في نسبة الديون المتعثرة، إلى جانب ضرورة التكامل بين هذه الآليات لتحقيق الاستقرار المالي الشامل.

التوصيات: من خلال هذه الورقة يمكن أن نقدم جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

1- تعزيز الشفافية والإفصاح عن جودة المحفظة الائتمانية وسياسات متابعة الديون المتعثرة.
2- تفعيل دور لجان الحوكمة بشكل استراتيجي في مراجعة سياسات الائتمان ونماذج المخاطر.
3- إنشاء لجان متخصصة لمتابعة القروض عالية المخاطر والديون المتعثرة.
4- دمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي في تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية.
5- ربط مؤشرات الأداء ومكافآت الإدارة بجودة المحفظة الائتمانية وليس بحجم الأصول فقط.
6- تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لحوكمة متخصصة في إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الإسلامية.

قائمة المراجع:

[1] Basel Committee on Banking Supervision. (2015). Corporate governance principles for banks. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.

[2] van Greuning, H., & Bratanovic, S. B. (2020). *Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*. The World Bank. P 19-20.

[3] World Bank, Risk analysis for Islamic banks. World Bank Publications, United States: Washington, DC, (2008).

[4] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2023، *المعيار المعدل للمبادئ الإرشادية للحوكمة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (قطاع البنوك)*، كوالالمبور، ماليزيا.

[5] Basel Committee on Banking Supervision. (2000). **Best practices for credit risk disclosure**. Bâle, Suisse: Bank for International Settlements.

[6] مجلس الخدمات المالية الإسلامية .(2021) .*المعيار رقم 23: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية [قطاع البنوك]* .كوالالمبور، ماليزيا.

[7] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، &البنك الدولي .(2017) .*ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام 2017* .المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: المنامة، البحرين.

[8] التقارير السنوية للمصارف الاسلامية المعنية بالدراسة لسنة 2023 و2024.

[9] Sami Vähämaa, Emilia Peni, Did Good Corporate Governance Improve Bank Performance during the Financial Crisis, Forthcoming in Journal of Financial Services Research,2011.

[10] Nier, Erlend W, Bank stability and transparency, Journal of Financial Stability, Elsevier, vol. 1(3), April.2005.

[11] Lawrence J. Abbott, Brian Daugherty, Susan Parker, Gary F. Peters, Internal Audit Quality and Financial Reporting Quality: The Joint Importance of Independence and Competence, Academy of Management Proceedings 2015(1), October 2015.

[12] Nier Erlend W , opcit.

[13] Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). *Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 18(2), Elsevier.

[14] Mousa, A. L. I.K.A., Hassan, N. L., & Pirzada, K. (2023). *Board Governance Mechanisms and Liquidity Creation: Empirical Evidence from GCC Banking Sector.* Cogent Business & Management, 10(3), Article 2284364. Taylor & Francis

[15] Tadesse, S. (2006). "The economic value of regulated disclosure: Evidence from the banking sector." *Journal of Accounting and Public Policy*, 25(1).

[16] Nehme, M., & Soumare, I. (2022). "Transparency, governance, and bank credit risk: Evidence from emerging markets." Emerging Markets Review*, 50, 100852.